

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1993/12
4 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الأولى

١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في النتيجة التي انتهت اليها المناقشة بشأن البنود السالفة الذكر، وكذلك في القضايا الناشئة، العاجلة والرئيسية، في الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الأولى للجنة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٣	مقدمة
٢	٤ - ١٣	أولا - الأبعاد الحاسمة للاستدامة
٥	١٤ - ١٨	ثانيا - التنفيذ الوطني وهياكل صنع القرارات
٦	١٩ - ٢٢	ثالثا - الموارد المالية
٧	٢٣ - ٢٦	رابعا - نقل التكنولوجيا
٨	٢٧	خامسا - تنفيذ منظومة الأمم المتحدة
٨	٢٨	سادسا - مسائل أخرى

مقدمة

١ - ينعقد الاجتماع الموضوعي الأول للجنة التنمية المستدامة بعد اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بسنة تماما. وكان التركيز الأساسي لمتابعة المؤتمر خلال العام الماضي على إنشاء لجنة التنمية المستدامة؛ والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى؛ واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة؛ وترتيبات دعم الأمانة. وعلى الصعيد الوطني، يقوم العديد من الحكومات بإنشاء آليات لضمان التنسيق والالتزام في عملية المتابعة.

٢ - ومع مراعاة جدول أعمال الدورة الأولى، والحاجة إلى توفير اتجاهات واضحة للسياسة العامة من أجل عمل اللجنة في المستقبل، يمكن أن تركز المناقشات التي تجري في الاجتماع الرفيع المستوى على المواضيع التالية:

(أ) الأبعاد الحاسمة للاستدامة؛

(ب) التنفيذ الوطني وهياكل صنع القرارات؛

(ج) الموارد المالية؛

(د) نقل التكنولوجيا؛

(هـ) تنفيذ منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وكان معروضا على اللجنة تقريران عن مسألة الشؤون المالية (E/CN.17/1993/11) ونقل التكنولوجيا (E/CN.17/1993/10)، يوجزان توصيات وقضايا للمناقشة. وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير عن أنشطة المتابعة في منظومة الأمم المتحدة (E/CN.10/1993/8) يتضمن نص بيان موجه إلى اللجنة من لجنة التنسيق الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، يضع هذا التقرير أمام الاجتماع الرفيع المستوى قضايا معينة للمناقشة تتعلق بالتنفيذ الوطني والأبعاد الحاسمة للاستدامة التي يلزم أن تسترشد بها اللجنة في عملها.

أولا - الأبعاد الحاسمة للاستدامة

٤ - سيعتمد التحول إلى الاستدامة اعتمادا حاسما على اقتصاد دولي يدعم أهدافا بيئية وانهائية أساسية، وإجراءات فعالة لمكافحة الفقر (لا سيما في البلدان النامية)، وتغييرات في أنماط الاستهلاك وتدابير لكفالة الاتساق بين الديناميات الديمغرافية والاستدامة. وتجري معالجة مجالات العمل المذكورة في

الفصول ٢ الى ٥ من جدول أعمال القرن ٢١^(١). وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الأولى للجنة في تركيز الاهتمام على بعض المجالات المحددة التي تحتاج الى إجراء دولي.

٥ - وفيما يتعلق بالاقتصاد الدولي، فإن الكثير من مضمون جدول أعمال القرن ٢١ قيد المناقشة في محافل أخرى. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في مناقشة مدى مراعاة اعتبارات الاستدامة في المناقشات الجارية بشأن ما يلي:

(أ) السياسات التجارية في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وفي جهات أخرى؛

(ب) سياسات التكيف الهيكلي؛

(ج) عمليات التكيف الاقتصادي الكلي في البلدان المتقدمة النمو والنامية.

٦ - وهناك مجالات محددة أخرى للعمل قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في مبادرات أكثر تحديدا في إطارها. وأول هذه المجالات الصلة بين سياسات التجارة والبيئة. ويقترح جدول أعمال القرن ٢١ أنه ينبغي أن يطلب من مجموعة غات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمؤسسات الاقتصادية الدولية والاقليمية الأخرى ذات الصلة النظر في مبادئ معينة من أجل وضع برنامج للبيئة/التجارة والتنمية. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر فيما اذا كان مطلوب إجراء عمليات محددة لمناقشات حكومية دولية من أجل زيادة تطوير المبادئ المدرجة في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن هذا الموضوع (انظر الفقرة ٢-٢٢ من جدول أعمال أعمال القرن ٢١).

٧ - ويتناول جدول أعمال القرن ٢١ أيضا التجارة الدولية للسلع الأساسية وتنوع التجارة. وسيتوقف التحول الى الاستدامة في عدد كبير من البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات من بضعة سلع أساسية رئيسية على تحقيق تقدم فعلي في هذا المجال. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في المبادرات المحددة التي قد تلزم من أجل الاتفاقات السلعية الدولية، وآليات التمويل التعويضي، والمساعدة التقنية وتدابير الوصول الى السوق لتشجيع التنوع (انظر الفقرة ٢-١٦ من جدول أعمال أعمال القرن ٢١).

٨ - وهناك اعتراف بالصلات القائمة بين الفقر والإجهاد البيئي في جدول أعمال القرن ٢١، ويشكل هدف إتاحة الفرصة لجميع الناس لتكسب العيش بوسائل مستدامة أساس الفصل ٣، وكذلك العديد من المجالات البرنامجية الأخرى، لا سيما تلك التي تعالج الزراعة والتنمية الريفية المستدامة (الفصل ١٤) وإدارة النظم الإيكولوجية الهشة (الفصلان ١٢ و ١٣). ويوجد اتجاه ضمني لصالح الفقراء في مجالات برنامجية أخرى تتناول الصحة، والتعليم، والمستوطنات البشرية، ومياه الشرب، والمرافق الصحية وما الى ذلك.

٩ - وفيما يتصل بالعمل على الصعيد الدولي، يطلب جدول أعمال القرن ٢١ من منظومة الأمم المتحدة أن تجعل التخفيف من وطأة الفقر أولوية رئيسية بالقيام بجملة أمور، من بينها ما يلي:

- (أ) مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في صياغة البرامج الملائمة؛
- (ب) تشجيع التعاون التقني وتبادل المعلومات؛
- (ج) تعزيز تنسيق العمل المتعلق بالقضاء على الفقر؛
- (د) إنشاء مركز تنسيق لتبادل المعلومات وصياغة وتنفيذ مشاريع رائدة تكون قابلة للتكرار؛
- (هـ) منح أولوية عليا لاستعراض التقدم المحرز في القضاء على الفقر (الفقرة ٣-١٠ من جدول أعمال القرن ٢١).

١٠ - وتجري مناقشة التخفيف من وطأة الفقر والمسائل المتصلة به على المستوى الحكومي الدولي في الجمعية العامة وفي اللجنة المعنية بالفقر التابعة للأونكتاد، وفي المناقشات الحكومية الدولية التي تجري بشأن مسائل من قبيل الاستراتيجية الانمائية الدولية والبرنامج الجديد للتنمية في افريقيا. وسيكون التخفيف من وطأة الفقر موضوعا رئيسيا لمؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية الاجتماعية، والمقرر عقده في كوبنهاغن، في الفترة ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في أفضل الطرق لزيادة قيمة العمليات القائمة من خلال النظر في هذه المسألة في اللجنة. وقد يرغب أيضا في النظر في الترتيبات المحددة للتنسيق، وتبادل ورصد المعلومات التي قد تكون ملائمة.

١١ - وسيقتضي التحول الى الاستدامة تغييرات في أنماط الاستهلاك، لا سيما في البلدان الصناعية. وهذا مسلم به في الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١. ويرد موضوع تغيير أنماط الاستهلاك أيضا، ضمنا، في المجالات البرنامجية الأخرى التي تتناول الطاقة والنقل والنفايات. وفيما يتصل بالعمل الوطني، يوجه جدول أعمال القرن ٢١ الانتباه الى ما يلي:

- (أ) تشجيع زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد؛
- (ب) التقليل من توليد النفايات الى أدنى حد؛
- (ج) تقديم المساعدة للأفراد والأسر المعيشية لاتخاذ قرارات شراء سليمة بيئيا؛
- (د) ممارسة القيادة عن طريق الشراء الحكومي؛

(هـ) التحرك نحو تحديد الأسعار بصورة سليمة بيئياً؛

(و) تعزيز القيم التي تدعم الاستهلاك المستدام (الفقرة ٤-٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١).

١٢ - وأنماط الاستهلاك ليست موضوعاً للمناقشة على الصعيد الحكومي الدولي في الوقت الحالي، وإن كانت مجالات محددة للاستهلاك تناقش في بعض السياقات. ومن ثم، قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في عمليات أكثر تحديداً تكون تعبيراً عملياً للتوصية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ التي مؤداها أنه ينبغي منح أولوية عليا لاستعراض دور وآثار الأنماط الانتاجية والاستهلاكية وأساليب المعيشة غير المستدامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة (الفقرة ٤-١٣ من جدول أعمال القرن ٢١).

١٣ - وتعالج مسألة السكان في الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١. كما تعالج برامج السكان في المناقشة الخاصة بالفقر ودور المرأة. وتجري مناقشة الديناميات الديمغرافية والسياسات السكانية في محافل حكومية دولية أخرى مثل لجنة السكان؛ ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في سياق صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية، المقرر عقده في القاهرة، في الفترة ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في مناقشة أفضل الطرق لزيادة قيمة العمليات الموجودة والمخصصة لهذا الغرض بصورة محددة من خلال المناقشات التي تجري في اللجنة بشأن هذا الموضوع.

ثانياً - التنفيذ الوطني وهياكل صنع القرارات

١٤ - يتألف جدول أعمال القرن ٢١ من حوال ٥٠٠ ٢ نشاط من الأنشطة الموزعة على ١١٥ مجالاً برنامجياً. وأغلبها موجه إلى الحكومات للتنفيذ على الصعيد الوطني. ويسلم جدول أعمال القرن ٢١ أن نجاح تنفيذه يعد المسؤولية الأولى والقصوى للحكومات (الفقرة ١-٣ من جدول أعمال القرن ٢١). ويوصى بأنه ينبغي للحكومات أن تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تستند إلى عوامل شتى من بينها تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١ (الفقرة ٨-٧ من جدول أعمال القرن ٢١). وفي المناقشة المتعلقة بالتنفيذ الوطني، يوصي جدول أعمال القرن ٢١ بما يلي:

(أ) يمكن للدول أن تنظر في إعداد تقارير وطنية (الفقرة ٣٨-٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١)؛

(ب) قد ترغب الدول في النظر في إقامة هيكل تنسيقي وطني يكون مسؤولاً عن متابعة جدول أعمال القرن ٢١ (الفقرة ٣٨-٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١).

١٥ - ونظرا لاتساع نطاق الأنشطة المشمولة في جدول أعمال القرن ٢١، فإن التنفيذ الوطني لتوصياته سيشترك جميع الادارات الاقتصادية/الانمائية تقريبا. وعلاوة على ذلك، سيتطلب التنفيذ الفعال دعما نشطا من مجموعات عديدة خارج الحكومة. ومن ثم، ينبغي أن تكون الهياكل التنسيقية المقترحة في جدول أعمال القرن ٢١ متسعة القاعدة بشكل يكفي لضم جميع المشتركين ذوي الصلة.

١٦ - وستختلف الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك من بلد لآخر. فيمكن أن تتخذ شكل لجنة مستقلة في مكتب كبير الموظفين التنفيذيين، أو فريق تنسيقي مشترك بين الادارات؛ أو ولاية محددة لهيئة التخطيط الوطنية، أو لجنة تنسيقية وطنية تشترك فيها الادارات الوطنية والمحلية، وما الى ذلك. كما يمكن أن تختلف طريقة ادخال المنظمات غير الحكومية في العملية، وكذا دور السلطات المحلية والعمليات البرلمانية. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى أيضا في تبادل الآراء بشأن هذه المسألة وكذلك دور هيئات التنسيق الوطنية فيما يتصل بأعمال لجنة التنمية المستدامة وسائر الهيئات الحكومية الدولية التي ستناقش فيها المبادرات البرنامجية المرتبطة بجدول أعمال القرن ٢١.

١٧ - وهناك مجال عمل وثيق الارتباط بالتنسيق الوطني لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، يتناوله الفصل ٨ من جدول أعمال القرن ٢١، ويتضمن أربعة مجالات برنامجية هي:

(أ) إدماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والادارة؛

(ب) وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال؛

(ج) تحقيق الاستخدام الكفؤ للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق وغيرها؛

(د) إنشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

١٨ - ويتطلب التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ عمليات تنسيقية لرصد، وكذلك لحفز تغييرات محددة، تكفل إدماج البيئة والتنمية في العمليات التي تحدد السياسة العامة الاقتصادية/الانمائية وفي الهياكل القطاعية لصنع القرارات. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تبادل الآراء والنظر في الحاجة الى آلية لتبادل الآراء والمعلومات بصورة منتظمة بشأن هذه المسألة.

ثالثا - الموارد المالية

١٩ - بالرغم من حدوث عدة تطورات ايجابية في مجال تمويل جدول أعمال القرن ٢١، كانت الاستجابة العامة الملاحظة حتى الآن لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن التمويل غير مشجعة.

وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في مناقشة كيف يمكن أن تساعد لجنة التنمية المستدامة في تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢٠ - واللجنة تقوم بعدة وظائف تنطوي على استعراض ورصد المعلومات التي تقدمها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتوفير التمويل لذلك الغرض، والتقدم المحرز نحو هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو من أجل المساعدة الانمائية الرسمية. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في طرائق توفير المعلومات للجنة والشكل الذي توفر به، وكذلك في الحاجة الى إعادة تصميم مخططات تصنيف البيانات لإتاحة امكانية تقييم تدفق الأموال الانمائية من أجل مجموعات محددة من أنشطة جدول أعمال القرن ٢١.

٢١ - ويمكن أن تساعد التقييمات المتفق عليها للتوفر والحاجة ومسائل السياسة العامة المتصلة بها فيما يتعلق بالاحتياجات المالية لمختلف أجزاء جدول أعمال القرن ٢١، على توجيه المزيد من مناقشات اللجنة وتوفير أساس ملائم ومشارك لعمل إضافي من جانب منظمات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف التي ستوفر أساسا لقيام لجنة التنمية المستدامة بمناقشة تغذية مرافق محددة، وتحديد الأولويات لبرامج المعونة ورصد المسائل المالية. وسيستمر عقد التعهدات والالتزامات المحددة في المناقشات بين منظمات التمويل وفرادى المتلقين.

٢٢ - ومن الاحتمالات التي يمكن النظر فيها إنشاء سلسلة من الأفرقة المخصصة للخبراء الفنيين الذين يرشح كل من البلدان، والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة المعنية جزءا منهم، على حدة. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في إنشاء هذه الآلية أو آلية أخرى ملائمة لإجراء تقييمات متفق عليها من هذا القبيل.

رابعا - نقل التكنولوجيا

٢٣ - عينت الحاجة الى تطوير شبكات للمعلومات تربط بين النظم الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية، بصورة محددة في الفصل ٣٤ وفصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١. بل أن الحاجة الى تحسين نظم المعلومات وتجهيز البيانات واضحة في أغلب فصول جدول أعمال القرن ٢١ وقد يلزم التصدي لها على أساس مشترك بين القطاعات. ويجري انشاء عدة نظم وشبكات للمعلومات في الوقت الحالي. وفي حين أن النظم اللامركزية قد تصل الى عدد أكبر من المستخدمين مما يستطيعه نظام مركزي وحيد، هناك حاجة الى تحسين التنسيق بين النظم والى توحيد معايير جمع المعلومات واسترجاعها، وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في استعراض الحالة الراهنة والتوصية بطرائق للتنسيق وتوحيد المعايير بين نظم المعلومات المختلفة المتصلة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات.

٢٤ - وفي مجال تقييم التكنولوجيا، يلزم الاهتمام بصورة متزايدة ببناء وتعزيز القدرات الوطنية التي تربط التقييم بصنع القرارات. ويلزم التشديد أيضا على تنسيق الأنشطة المختلفة المتعددة لتقييم التكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتوفير المعلومات عن الأنشطة المماثلة التي تضطلع بها الحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ وتوحيد معايير منهجيات التقييم. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في الحاجة إلى مركز تنسيق لتقييم التكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يقوم بدور مركز لتبادل المعلومات والإحالات، ويتولى أيضا الإشراف على العمل الخاص بالمنهجيات وتوحيد معاييرها.

٢٥ - ويتصل دعم وتشجيع الوصول إلى نقل التكنولوجيا اتصالا مباشرا بالالتزامات المتعهد بها كجزء من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة. وهذه الالتزامات وثيقة الاتصال بالالتزامات المتعلقة بالتمويل. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في أفضل الطرق لرصد تنفيذ هذه الالتزامات.

٢٦ - ويشترك في نقل التكنولوجيا مجموعة متنوعة من الكيانات غير الحكومية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى للجنة في النظر في طرائق تعامله مع هذه المنظمات وعلاقته بالهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، مثل اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، التي تعالج هذه المسألة.

خامسا - تنفيذ منظومة الأمم المتحدة

٢٧ - فيما يتعلق بمتابعة جدول أعمال القرن ٢١ في منظومة الأمم المتحدة، قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في المسائل المثارة في البيان الموجه من لجنة التنسيق الإدارية إلى لجنة التنمية المستدامة.

سادسا - مسائل أخرى

٢٨ - بالإضافة إلى المسائل المثارة أعلاه، قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في مبادرات محددة في بعض المجالات التي يعالجها جدول أعمال القرن ٢١، وهي المبادرات التي تكون تعبيرا عمليا لمبادئ الشراكة بين البلدان وبين الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تشكل أساس جدول أعمال القرن ٢١.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8)، القرار الأول، المرفق الثاني.

- - - - -